تقرير مجلس الإدارة عن الفترة الماليّة المنتهية في 30 سبتمبر 2023

المُساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال التسعة الأشهر الماضية من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدّم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ 30 سبتمبر 2023. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

في بداية هذا العام، شهد الاقتصاد العالمي تقلبات كبيرة ، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الأسعار الناجم عن الطلب الكبير، واضطرابات سلسلة التوريد ، وارتفاع أسعار الطاقة وقد أثر هذا الأمر بطبيعة الحال على المشاريع والمؤسسات الصغيرة. كما أدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع التضخم إلى مستوى قياسي في الاقتصادات الكبرى، مما دفع البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلى زيادة معدلات السيطرة عليها. ونتيجة لذلك ، كان هناك تباطؤ في معدلات التضخم الشهرية. كما ساهم عدم استقرار الأسعار في إحداث تأثير مضاعف على النمو الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات الناشئة.

ومع ذلك ، عمدت الحكومة في السلطنة إلى إطلاق برامج إصلاحية مالية بهدف الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي وتحقيق استقرار اقتصادي.

وبفضل هذه المبادرات تمكنت الحكومة من سداد 1.1 مليار ريال عماني خلال هذه الفترة، ونتيجة لذلك فقد انخفض الدين العام إلى 16.6 مليار ريال عماني. وبالتالي، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 42٪. وفقًا للتقارير، فإنه من المتوقع حدوث مزيد من الانخفاض في الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 36٪ وهو أمر إيجابي للنمو الاقتصادي للبلد. وبالرغم من التحديات الماثلة في ارتفاع تكلفة الدين العام، فقد عملت الحكومة على تخفيض هذه التكاليف من خلال تعزيز سمعة البلد في الاقتصادات العالمية.

وقد حظيت هذه التطورات الإيجابية، بالإضافة إلى الإصلاحات الجارية، وتحسن تدفقات الإيرادات، وتحسن التحكم في الإنفاق، باعتراف إيجابي من وكالات التصنيف العالمية، مما أدى إلى تحسين النظرة المستقبلية لعمان. كما يتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العماني بوتيرة مذهلة تبلغ 4.3 في المائة، وهي الأسرع بين دول مجلس التعاون الخليجي. لم يؤد هذا التقدم الملحوظ إلى تعزيز الميزانية العمومية السيادية للحكومة فحسب، بل جلب أيضًا مزايا أخرى مختلفة ، مما ساهم في نهاية المطاف في تعزيز النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك ، رفعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تصنيف عمان إلى Ba2 مع نظرة مستقبلية إيجابية.

ونحن في بنك نزوى نؤمن بأن الصيرفة الإسلامية تسعى لتحقيق أهداف سامية ولذا فإن جهودنا الاستراتيجية مستمرة في إثراء حياة عملائنا المالية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا. ومنذ أن بدأت الأزمة ومرورا بأوج تأثيرها خلال العامين الماضيين وصولا إلى مرحلة التحسن الملحوظ التي بدأت تبرز الآن فقد عملنا على المساهمة بشكل فاعل في تسهيل البرامج الحكومية التي شكلت شريان الحياة للعديد من الأسر والشركات؛ حيث يأتي ذلك استنادا على التزامنا المستمر بتقديم الدعم المتواصل لمجتمعاتنا.

الأداء المالي

وخلال العام الحالي، فقد حقق بنك نزوى أداء مالياً جديراً بالثناء من خلال تسجيل نمو بنسبة 9% في صافي الأرباح. وقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها ومدى صلابة ميزانيتنا العمومية.

لقد حققنا نموا متواصلاً في أعمالنا الأساسية ، حيث استثمرنا في توفير قيمة مضافة لعملائنا ومساهمينا. حيث حققنا نموا في حقوق المساهمين بنسبة 3٪ والذي يعكس تكوين رأس مال قوي، ونموا في إيرادات التشغيل بنسبة 6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الأرقام معززة بالنشاط الجيد لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد إضافة إلى مستوى جيد من ضبط التكاليف. وقد تحقق ذلك بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا لعام 2025، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة منضبطة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين الهوامش، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

لقد نما إجمالي أصول البنك بنسبة 6٪ لتصل إلى 1,570 مليون ريال عماني مقارنة بـ 1,487 مليون ريال عماني بالفترة نفسها في سبتمبر 2022. كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة 9٪ لتصل إلى 1,321 مليون ريال عماني، في حين بلغ إجمالي محفظة ودائع العملاء 1,200 مليون ريال عماني مسجلا انخفاضا بسيطا بنسبة 1٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد وفر هذا النمو في محفظتي التمويل والإيداعات للشركات والأفراد الزخم اللازم لمواصلة مسار نمونا. وهذا الزخم سيمكننا من تحقيق أهدافنا ذات المدى البعيد.

إن الزيادة في إيرادات التشغيل التي بلغت 2,4 مليون ريال عماني بنسبة 6٪ والزيادة في نفقات التشغيل بنسبة 9٪ بمبلغ 1,6 مليون ريال عماني فقط، هي بمثابة انعكاس للجهود الاستراتيجية والحثيثة لإدارة التكاليف. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح صافية بعد الضرائب بقيمة 11,7 مليون ريال عماني خلال التسعة أشهر الماضية من العام الجاري 2023. وتعتبر هذه النتيجة إنجازاً أساسياً نحو الوفاء بخطط البنك الاستراتيجية لتحسين الأداء.

ونحن على ثقة من أن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك ومرونة الميزانية العمومية تجعلنا في وضع جيد لإدارة التقلبات الإقتصادية في الوقت الذي تمكننا من الاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة لمساهمينا.

وبناء على اقتراح دمج بنك نزوى ش.م.ع.ع مع صحار الدولي ش.م.ع.ع ، بهدف بناء قيمة أكبر لمساهمينا، فإننا نعمل حاليًا على تقييم ودراسة جدوى الصفقة، وفي حال وجود أية مستجدات جوهرية فيما يتعلق بهذا الشأن فسيتم إبلاغ المستثمرين من خلال موقع بورصة مسقط وفقا للمتطلبات التنظيمية.

خططنا المستقبلية

بالرغم من التحديات التي تواجهها الأسواق المتقدمة والناشئة نتيجة مجموعة من العوامل المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات الأسواق، إلا أن الاقتصاد العماني استمر في إظهار مستوى عال من المرونة والنمو، بفضل إنعاش قطاع الهيدروكربونات والسياسات الحكومية الفعالة. وعلى الرغم من تباطؤ النمو العالمي المتوقع في عام 2023، فإنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعمان بنسبة 2.5٪ ، مدعومًا بزيادة إنتاج الهيدروكربونات والتعافي المستمر في النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني.

وتظل التوقعات لعام 2023 متفائلة ومدعومة بتحسن الإيرادات الحكومية. بينما تتوقع العديد من القطاعات أن تشهد نموا مثل قطاع التصنيع، والرعاية الصحية، والتقنية، والاتصالات، والتعدين، والطاقة المستدامة، والثروة السمكية، والغذاء، والتجارة وغيرها من الخدمات التي من المتوقع أن تشهد نموا.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، فإنه من المتوقع أن يظل القطاع المصرفي في البلاد، بما في ذلك القطاع المصرفي الإسلامي، مرنًا في مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة، وبنك نزوى بالتحديد في وضع جيد لاغتنام الفرص المستقبلية وتقديم أقصى قيمة لمساهميه. حيث أبرزت التحسينات الأخيرة في التوقعات والتصنيفات من قبل الوكالات الدولية، مثل فيتش، وموديز، وستاندرد آند بورز، الثقة في إصلاحات الحكومة وسلامة النظام المصرفي. وأصبحت عُمان الآن أقل بدرجة واحدة من الدرجة الاستثمارية، حيث تم تصنيفها BB+ من قبل وكالة فيتش مع نظرة مستقبلية مستقرة.

شُكرنا وتقديرُنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد في شتى المجالات والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.

كما أتقدم بشكرٍ خاص إلى البنك المركزيّ العُماني والهيئة العامّة لسوق المال على توجيهاتهم القيّمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

إنه لمن دواعي السرور والفخر أن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لعملياتنا التجارية في عام 2023 ، والتي أصبحت ممكنة بفضل موظفينا والتزامهم ومهاراتهم وشغفهم بالتميز. وعملائنا بثقتهم وولائهم.والمنظمين بفضل توجيهاتهم السديدة وتعاونهم المخلص ودعمهم المتواصل. وبثقة المساهمون الكرام .

على مدار العقد الماضي ، حققنا إنجازات مهمة ، بما في ذلك توسيع عملياتنا وتنويع خدماتنا. نحن ممتنون لكل من ساهم في نجاحنا ومتحمسون لمواصلة الازدهار في المستقبل بدعمهم. نشكركم على مشاركتكم لنا في هذه الرحلة ، ونتطلع إلى الاحتفال بالعديد من الإنجازات معا في المستقبل القريب بإذن الله تعالى.

خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة